

المؤتمر الفني الدوري الحادي عشر

التكامل العربي

في مجال استخدام التقنيات
الحديثة في الزراعة العربية



اتحاد المهنيين الزراعيين العرب

الأمانة العامة

دمشق - ص.ب. : ٣٨٠٠

فاكس : ٣٣٣٩٢٢٧

هاتف : ٣٣٣٥٨٥٢

آفاق تطوير الانتاج الزراعي وملاحقة
الفجوة الغذائية في الوطن العربي

اعداد

الدكتور نبيل حبشي

وزارة الزراعة واستصلاح الاراضي

جمهورية مصر العربية

أفاق تطوير الانتاج الزراعى وملاحقه الفجوه

الغذائيه فى الوطن العربى

اعداد

د. نبيل توفيق حبشى

مدير معهد بحوث الاقتصاد الزراعى

تمهيد:

الانتاج هو محصله لعدة عوامل تتضافر معا للحصول عليه وتقع تلك العوامل كما يعرفها الاقتصاديون تحت مجموعات اربعه رئيسيه هى الارض ، العمل ، رأس المال ، والاداره ان التوليفه المثلث من تلك العناصر هى التى تؤدى الى اقصى انتاجيه ممكنه وذلك فى ظل استخدام كل عامل من تلك العوامل الاستخدام الامثل ويعنى الاستخدام الامثل لكل عامل ان يتساوى قيمة الناتج الجدى لعنصر الانتاج مع سعر هذا العنصر ، وسعر الارض فى تلك الحاله هو الربح او ايجار الارض وسعر عنصر العمل هو اجر العامل فى حين ان سعر عنصر رأس المال هو الفائدة من استغلال رأس المال اما الاداره فنصيبها هو الربح ولكى يحصل كل عنصر على نصيبه الحقيقى يجب ان تتسم الاسواق بالشفافيه او بمعنى اخر سوق تتحدد فيه اسعار الموارد و الانتجه فى ظل ميكانيكيه السوق وعوامل العرض و الطلب دون تدخلات حكوميه او احتكارات تخل بالتوازن بين ما يسهم من تلك الموارد وبين ما تحصل عليه من عائد .

ان افاق تطوير الانتاج يفترض تحقيق الكفاءه فى استخدام عناصر الانتاج السالف الاشاره اليها او بمعنى اخر تحقيق الكفاءه الاقتصاديه وهى محصله لكل من الكفاءه التكنولوجيه و الكفاءه التحوليه . و تتحقق الكفاءه التكنولوجيه عندما يستخدم عنصر الانتاج بطريقه تؤدى الى العمل على اعلى داله انتاجيه (العلاقه الفيزيقيه بين الناتج وعنصر الانتاج) فى حين تتحقق الكفاءه التحوليه عندما تسود الاسواق المنافسه وتحدد الاسعار وفقا لعوامل العرض و الطلب ويتم استخدام عنصر الانتاج الى الحد الذى يتساوى فيه التكلفة الحديه لعنصر الانتاج مع سعر الوحده من الناتج فاذا ما تحققت كل من الكفاءه التكنولوجيه و التحوليه امكن تحقيق الكفاءه الاقتصاديه - هذا هو النموذج النظرى للمبادئ الاقتصاديه الواجب اتباعها للتوصل الى الانتاج الامثل الذى يتمشى مع عنوان الدراسه وهى افاق تطوير الانتاج - اما بالنسبه لعنوان الندوة وهو التكامل العربى فى مجالات استخدام التقنيات الحديثه فى الزراعه العربيه فان التقنيات الحديثه تتدرج تحت عنصر رأس المال بصفه اساسيه وهو احد عناصر الانتاج الرئيسيه ومما لا شك فيه ان التقنيات الحديثه تحتاج الى رؤوس اموال كبيره ولا يمكن الحصول على العائد منها الا فى المدى الطويل نسبيا . واستهدفت الدراسه توضيح طرق تطوير الانتاج الزراعى فى الوطن العربى فى ظل المحددات القائمه والطاقت الكامنه والمتاحه .

وقد تضمنت الدراسه عدة اجزاء الاول يوضح حجم الفجوه الغذائيه من المحاصيل الرئيسيه والانتجه الحيوانيه فى غالبية البلدان العربيه عن طريق توضيح الميزان الغذائى لها . وفى الجزء الثانى أوضحت الدراسه الطاقه الكامنه والمتاحه فى الوطن العربى من مختلف الموارد الاقتصاديه الزراعيه واتواع المحددات الحاليه فى الوطن العربى وهى المحددات الطبيعيه والتكنولوجيه والاقتصاديه والتسويقيه والمؤسسيه . وفى الجزء الثالث تناولت الدراسه كيفيه تطوير الانتاج وفقا لعدده ابعاد او محاور وهى التكنولوجيا والتقنيات الحديثه و البعد التسويقي والاقتصادى والتنسيقي والمؤسسى والتشريعى .

الفجوة الغذائية في الوطن العربي

يمكن تعريف الفجوة الغذائية وفقا لعدة مفاهيم الاول ويعبر عن كميته الواردات الصافية من الغذاء او بمعنى اخر الفرق بين الاحتياجات الغذائية و التي تتحدد وفقا لمدى اتاحه النقد الاجنبى للدولة المتحصل عليه عن طريق صادراتها المتطورة وغير المتطورة او عن طريق المنح و اتفاقيات التبادل التجارى وبين حجم الانتاج المحلى من سلعه غذائيه معينه ويمكن فى تلك الحاله تعريف الفجوة الغذائية على انها فجوة تجاريه و التى قد لا تمثل فجوة غذائيه حقيقيه فى حين ان الفجوة الغذائية الحقيقيه منه يمكن قياسها عن طريق الطلب الفعال على السلعه و الذى يمثل الاحتياجات الحقيقيه بغض النظر عن مدى اتاحه النقد الاجنبى او الاتفاقيات التجاريه والمنح التى يمكن عن طريقها الحصول على الغذاء .

ويحدد الطلب الفعال وفقا للنمط الاستهلاكى للسلعه والدخول والعادات والتقاليد والظروف البيئيه وكذا بعض المؤشرات الاقتصاديه الاخرى مثل انواع المروونات السعريه والدخليه والعبوريه المختلفه وبالتالي الفرق بين الاحتياجات الغذائية التى تحدد بهذه الطريقه وبين الانتاج المحلى من سلعه معينه - وقد تحدد الاحتياجات الغذائية عن طريق المقاييس و المعدلات التمثليه من الغذاء من حيث ضرورة الحصول على كميات معينه من المواد النشويه والبروتينيه والدهنيه و الكالورى لتوازن الغذاء وبالتالي تحدد الاحتياجات من السلع الزراعيه المختلفه بحيث تقى بالحد الأدنى من هذه العناصر من مجموعه من الغذاء ، وحيث انه يصعب تقدير الفجوة الغذائية وفقا للطريقه الثانيه والثالثه فان الجزء التالى يركز على حجم الفجوة الغذائية التى تم تقديرها عن طريق حجم الاستيراد من انواع الانتاجه الزراعيه الرئيسيه بالنسبه لحجم الانتاج المحلى مع التركيز على بعد الاكتفاء الذاتى كميّاس الغذائيه .

ويوضح الجداول (١) - (٩) بالملحق عدة متغيرات خاصه بالمساحات الزراعيه والانتاجيه والانتاج والواردات والصادرات والاستهلاك وغيرها و التى امكن عن طريقها تقدير معدلات الاكتفاء الذاتى فى الدول العربيه المختلفه .

القمح : يلاحظ انه بالنسبه لدول الخليج انها لا تقوم بانتاج القمح و بالتالى فان الاستهلاك باتى باكماله عن طريق الاستيراد اى ان معدل الاكتفاء الذاتى يساوى صفر % فى حين يبلغ معدل الاكتفاء الذاتى فى السعوديه اقصاه خلال الفتره ١٩٨٨-١٩٩٢ حيث ان هذا المعدل فاق احتياجات الاستهلاك واتجهت السعوديه الى تصدير القمح بمعدل بلغ ١٤٨,٥ % زياده عن احتياجات الاستهلاك وذلك فى عام ١٩٩٢ فى حين ان بقيه الدول العربيه صافى مستورده للقمح - وتجدر الملاحظه ان السعوديه توسعت فى زراعه القمح معتمده فى ذلك على دعم كبير للمنتج الزراعى مما قد لا يعبر على ان الدوله لها ميزه نسبيه فى انتاجه ، و تعد سوريا اكبر الدول العربيه بعد ذلك فى تحقيق معدل مرتفع من الاكتفاء الذاتى بلغ حوالى ٩٠ % عام ١٩٩٢ وتتدنى معدلات الاكتفاء الذاتى فى كل من الاردن وليبيا و لبنان و اليمن و تونس كما هو موضح بالجدول ٠ فى حين انه بالنسبه لمصر فقد تزايدت معدلات الاكتفاء الذاتى بدرجة ملموسه خلال السنوات الخمس موضع الدراسة من ٢٧,٧ % عام ١٩٨٨ الى حوالى ٤٤,٢ % عام ١٩٩٢ ووصلت عام ١٩٩٤/١٩٩٥ حوالى ٥٠ % .

الذره : بلغ معدل الاكتفاء الذاتى صفر % فى دول الخليج و فى ليبيا ويصل الى نسب هامشيه فى كل من

الأردن ولبنان والسعودية والجزائر وتونس - كما وان معدلات الاكتفاء الذاتي في كل من سوريا ومصر والمغرب يعتبر مرتفعا نسبيا وقد بلغ هذا المعدل في مصر عام ١٩٩٢ حوالي ٧٨٪ .

الأرز : ان غالبية الدول العربية لا تقوم بإنتاج الأرز (دول الخليج ، الأردن ، لبنان ، السعودية ، سوريا ، اليمن ، الجزائر كميات هامشية) ، ليبيا ، تونس) في حين تنتج العراق كميات صغيرة نسبيا حيث تناقصت فيها معدلات الاكتفاء الذاتي في عامي ١٩٩١، ١٩٩٢ الى ٩,٥٪ في حين ان المغرب تمثل نسبة الاكتفاء الذاتي حجما معقولا - وتعد مصر هي الدولة الوحيدة التي تغطي استهلاكها وتقوم بتصدير الأرز .

وبصفه عامه يمكن القول انه بالنسبه لمعدلات الاكتفاء الذاتي من اجمالي الحبوب في الدول العربية فان العراق وسوريا والمغرب وتونس تمثل نسبا معقوله نسبيا في الاكتفاء الذاتي من الحبوب كذلك الحال بالنسبه لمصر فان معدل الاكتفاء الذاتي للحبوب منها بلغ حوالي ٦٤,٤٪ عام ١٩٩٢ .

السكر : كثير من الدول العربية تعتمد في تغطيه احتياجاتها من السكر عن طريق الاستيراد فهي لا تنتج اى كميات منه وذلك مثل دول الخليج والأردن والسعودية واليمن وليبيا في حين تنتج دول اخرى نسبة هامشيه مثل العراق و لبنان وسوريا والجزائر في حين تحقق مصر والمغرب نسبا من الاكتفاء الذاتي تبلغ حوالي ٦٥٪ من احتياجاتها .

لحوم الإبقار و العجول والجاموس: تحقق جميع الدول العربية نسبيا مختلفه من الاكتفاء الذاتي في هذه المجموعه من اللحوم الحمراء وفي حين تحقق بعض الدول الاكتفاء الذاتي او تقترب منها كما هو في سوريا ، اليمن ، الجزائر ، ليبيا ، المغرب ، أما مصر فتتحقق حوالي ٨٠٪ في متوسط عامي ٩١ ، ٩٢ وتحقق تونس حوالي ٧٤٪ وهي نسبا معقوله بالمقارنه بمحاصيل الحبوب السالف الاشاره اليها .

لحوم الاغنام والماعز : تقترب جميع الدول العربية من تحقيق معدل الاكتفاء الذاتي من تلك المجموعه من اللحوم وقد حققت المغرب وتونس ومصر وليبيا الاكتفاء الذاتي منها تماما .

الالبان : تحقق الدول العربية نسبيا متقاربه من الاكتفاء الذاتي في حين ان دول الخليج يفوق انتاج الالبان فيها احتياجاتها ويوضح الجدول معدلات الاكتفاء الذاتي سالفه الذكر .

أفاق تطوير الانتاج الزراعى

يتضح مما سبق أنه لتطوير الانتاج فى الوطن العربى وملاحقة الفجوة الغذائية فانه يجب التركيز على عدة محاور أساسية هى:

- ١- الفيزيقي أو التكنولوجى
- ٢- الاقتصادى والتسويقي
- ٣- المؤسسى
- ٤- التشريعى
- ٥- التنسيقي

ويجب تناول تلك المحاور فى ظل بعدين رئيسين الاول ظروف الوطن العربى والمحددات الطبيعية التى تعوقه والثانى هو المحددات المالية والتمويلية لانشاء هياكل البنية الاساسية وتناقص المساعدات والمنح والقروض من الكتلة الغربية وتوجهها نحو الكتلة الشرقيه و الاتحاد السوفيتى السابق .

سمات الوطن العربى : يتسم الوطن العربى بموقع جغرافى استراتيجى حثيث يقع عند ملتقى اوربا واسيا وافريقيا وبذلك فهو جسر بين القارات الثلاثة ومعبرا للتجارة العالمية ويمثل ثانى رقعة جغرافية فى العالم بعد الاتحاد السوفيتى وخامس كتلة سكانية بعد الصين والهند والاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة ويتسم بسمات مشتركة من حيث اللغة والجنس والتاريخ والدين والقيم الروحية والعادات والتقاليد . ويقدر حجم الثروة البشرية فى الوطن العربى بحوالى ٢٣٠ مليون نسمة ويتوقع وصولها الى ٣٠٠ مليون عام ٢٠٠٠ ، كما ان القوة العاملة تقدر بنحو ٦٥ مليون عامل منتظر وصولها الى ١٠٠ مليون عام ٢٠٠٠ وتقدر الاراضى القابلة للزراعة بنحو ٣٣٥ مليون فدان لا يستغل منها سوى ١٠٠ مليون فدان ويتوفر للوطن العربى موارد مائية تقدر بنحو ٣٣٥ مليار متر مكعب يستغل منها فقط ١٧٣ مليار متر مكعب ومعدل نمو الانتاج الزراعى العربى لا يتعدى ٢٪ وتبلغ الواردات الغذائية العربية نحو ٢٢ مليار دولار - وتتوافر للوطن العربى الثروة المعدنية وفى مقدمتها البترول ويبلغ نصيب الوطن العربى حوالى نصف الاحتياطي العالمى من البترول .

كما يبلغ حجم المراعى ١٠٪ من اجمالى اراضى المراعى فى العالم ويمتلك الوطن العربى حوالى ٢٢٣ مليون راس من الحيوانات المنتجة وفى حين تمثل اعداد الابقار فى الدول العربية ٣٪ من اعدادها فى العالم وفى الاغنام ٩,٧٪ وفى الماعز ١٢,٥٪ ويمثل انتاج اللحوم بالدول العربية ١,٨٪ فقط من الانتاج العالمى الامر الذى يفسر انخفاض انتاجية الحيوانات بالوطن العربى .

وتتوافر الموارد المالية التى يمكن توجيهها فى الوطن العربى حيث تقدر الاموال المستثمرة خارج المنطقة العربية بنحو ٧٠٠ مليار دولار وهى مودعة أو مستثمرة فى دول اوربا الغربية والولايات المتحدة وبالتالي فان الوطن العربى يسهم فى حل مشاكل التضخم والبطالة بهذه الدول بدلا من حل تلك المشاكل بالوطن العربى وانعاش اقتصادياته ان هذه الاموال المستثمرة تكفى لاستصلاح وزراعة الاراضى القابلة للزراعة العربية .

وقد اشار الدكتور يوسف والى نائب رئيس الوزراء فى كلمة فى المؤتمر الفنى الدورى التاسع لاتحاد المهندسين الزراعيين العربى الى ان ابناء الوطن العربى شركاء مصير ولا بد من النظر الى الواقع العالمى

والى ما يدور حولنا من تضامن بين الدول ذات المصالح المشتركة رغم اختلاف اللغة والموارد وأنظمة الحكم وهم يعتقدون الاتفاقيات لمسياسات تكاملية تحقق لهم الاستقرار الإقتصادي .

ويسهم القطاع الزراعى بنحو ١٢,٢٪ (١) من الناتج المحلى للدول العربية مع تباين هذه النسبة بين هذه الدول تبعا لاعتماد اقتصادياتها على الزراعة فبينما يبلغ حوالى ٦٧,٧٪ فى الصومال، ٤٥,٥٪ فى السودان، ٢٠,٤٪ فى مصر يتدنى الى ٠,٧٪ فى الكويت، ١٠٪ فى البحرين، ٧,٨٪ فى السعودية كما يتباين متوسط نصيب دخل الفرد بين الدول العربية ويعمل حوالى ٣٨٪ من اجمالى العمالة العربية فى الزراعة .

المحددات القائمة واسباب الفجوة الغذائية :

ارتفعت قيمة الفجوة الغذائية للوطن العربى من حوالى ٦٤٧ مليون دولار عام ١٩٧٠ الى نحو ١٤,١٣ مليار دولار عام ١٩٨٠ وتباطىء معدل نمو الفجوة الغذائية حيث بلغت حوالى ١٦,٦٤ مليار دولار عام ١٩٨٩ .

وقد تزايدت الاعتمادات المالية للواردات الغذائية فى الوطن العربى مما ادى الى ضغوط متزايدة على موازنات الدول العربية خاصة غير التغطية فيها خاصه وان الصادرات الزراعيه فيها محدودة واتجهت نسبة ما تغطيه الصادرات الزراعيه من واردات الغذاء فى الوطن العربى الى الانخفاض وذلك من ١٢٩,٩٪ عام ١٩٧٠ الى ٢٤,٢٪ فقط من قيمة الواردات الغذائية فى عام ١٩٨٠ وفى عام ١٩٨٩ تناقصت نسبته ما تغطيه الصادرات الزراعيه من قيمة الواردات الغذائية الى ٩٪ فقط .

ان الاعتماد على وفرة المخزون العالمى واحتمال انخفاض الاسعار فى المدى الطويل امر لايمكن الوثوق به الوقت الحاضر وفى ظل المتغيرات العالميه الحديثه خاصة بعد اتفاقيه الجات الجديدة .

فقد كانت الدول الصناعيه فى الماضى تدعم منتجيتها ومصدرها وتتبع سياسات الاغراق وذلك لحمايه المنتج الزراعى فى تلك الدول وبالتالي فان اسعار الغذاء التى كانت الدول الناميه تحصل عليها لم تكن تمثل الاسعار الحقيقيه لها، ولم تكن الدول المتقدمه تهتم كثيرا بمبادئ الميزه النسبيه يقدر اهتمامها بدعم المنتج والمصدر الامر الذى ادى الى اعباء كبيره فى ميزانيات تلك الدول لذلك تمت الموافقه فى جوله ارجواى الاخيريه على بدء تحرير التجارة الزراعيه العالميه وبدء تنفيذ تلك الاتفاقية منذ يناير ١٩٩٥ وذلك لاجراء التحرير الكامل فى الدول المتقدمه على مدى زمنى ٥ سنوات وفى الدول الناميه على مدى زمنى قدرة عشر سنوات - معنى ذلك ارتفاع الاسعار العالميه للسلع الغذائيه المستورده من الدول المتقدمه نتيجة ازاله الدعم بصورة المختلفه، وحيث ان الدول العربيه تعد صافى مستورده للغذاء فانه يمكن القول بان تلك الدول هي اكثر الدول تضررا من تحرير تجارة الغذاء ومع تزايد اعتماد الوطن العربى على مصادر خارجيه لتوفير غذائه فانه يزداد تعرضا للصدمات من السياسات والقرارات الانتاجيه والتجاريه المقاومه للدول المتقدمه وهو ما يعرض تأمين الاحتياجات الاستيراديه للدول العربيه للتهديد، يضاف الى هذا ان المعونات التى كانت تعطيه الدول المتقدمه للدول الناميه بصفه عامه و العربيه بصفه خاصه ستقل نتيجة تزايد حجم تلك المعونات الى دول الكتله (الشرقيه والاتحاد السوفيتى السابق) .

(١) التكامل العربى فى مجال التسويق الزراعى - محمد فهمى جمعة - القاهرة - ٢-٦ مارس ١٩٩٢ .

وبالرغم من الطاقات الكامنة في الوطن العربي بالنسبة للموارد الارضية القابلة للزراعة و الموارد المائية والتي لا يستغل الا جزء منها وبالرغم من الثروة البشرية والتي يمكن تسهم في التنمية الزراعية في الوطن العربي • والموارد الرأسمالية المتاحة والتي يستثمر جزء كبير منها خارج هذا الوطن - الا ان تطوير الانتاج وملاحقة الفجوة الغذائية لا يمكن ان يتم الا من منظور شامل يأخذ في الاعتبار انواع المحددات المختلفة التي تعوق تطوير الانتاج ثم اقتراح طرق الحل في ضوء إمكانات التغلب على تلك المحددات وفي ضوء الطاقات الكامنة المتاحة والتي يمكن استغلالها وفقا لتنسيق عربي شامل وخطط متكاملة وبرامج ومشروعات زمنية تلاحق الزيادة في استهلاك الغذاء ولتقليل الاعتماد على الخارج ويوضح هذا الجزء انواع المحددات التي تواجه الوطن العربي ولعل التغلب عليها او على جزء منها يؤدي الى زيادة انتاج الغذاء •

محددات طبيعية :

ما زالت جزء كبير من المساحات المزروعة يعتمد الى حد كبير على الامطار ويؤدي اختلاف معدلات هبوط الامطار في المناطق المختلفة وطرق توزيعها داخل المناطق الانتاجية الى انخفاض الانتاجية وما يترتب عليه من ارتفاع تكلفة انتاج الوحدة وفي نفس الوقت لا يستغل الموارد المائية الاروائية المتاحة والتي يمكن ان يتم التوسع عليها في الاراضي القابلة للزراعة كما سبق ان تقدم •

وتؤدي عوامل التعرية والانجراف الى خفض خصوبة التربة وقد يرجع ذلك الى ضعف الغطاء النباتي والشجرى في بعض البلدان العربية كالسودان والصومال والعراق وسوريا يضاف الى هذا ارتفاع نسبة الملوحة ونقص المادة العضوية في التربة (العراق ، سوريا ، اليمن) وقد اوضحت بعض الدراسات ان حوالي ٦٠% من الاراضي الزراعية في العراق وسوريا تعاني من الملوحة وسوء الصرف •

وقد تعرضت مساحات كبيرة من البلدان العربية المطلية على البحر الابيض الى تزايد تأثير ملوحة البحر على الاراضي المتاخمة للشواطئ الامر الذي اثر تأثير جوهريا على انتاجية تلك الاراضي •

محددات تكنولوجية :

(١) بالرغم من الاتجازات الملموسة التي حققت فيها بعض الدول العربية مستويات انتاجية مرتفعة الا ان كثير من الدول العربية ما زالت متوسطات الانتاجية فيها منخفضة ويرجع ذلك الى عدم ملاحقه الدول العربية لتطورات البحث العلمي واستخدام التقنيات الحديثة من جانب وعدم وجود الكوادر العلمية المدربة وضعف التمويل لمراكز البحث العلمي في مختلف الدول العربية وتعد التكنولوجيا المستخدمة في كثير من الدول العربية ما يطلق عليها بالتكنولوجيا التقليدية ، وهي التي تؤدي الى تغير طفيف في مستويات الانتاجية وتناسب الظروف الاقتصادية والاجتماعية السائدة والتي لا تعتمد على تطوير جذري في استخدام العلوم الزراعية الحديثة مثل الهندسة الوراثية ، واستخدام اشعة الليزر او الالات الزراعية الحديثة ، وبتقادم التكنولوجيا المستخدمة في فترة زمنية قصيرة نظرا لاستحداث اساليب وطرق تكنولوجيا ديناميكية وتعد علوم البيوتكنولوجيا واستخدامات الاستشعار عن بعد في رصد وحصر انواع الاراضي الزراعية وتحديد المساحات المزروعة من مختلف المحاصيل من انواع التكنولوجيا الحديثة والتي تظل سائدة الى فترة زمنية طويلة نسبيا •

وفي حين يصل الاتفاق في البحث العلمي حوالي ٣% في الدول المتقدمة من الناتج المحلي الاجمالي يبلغ حوالي ٠,٥% في الدول النامية •

(٢) تفتت الحيازات الزراعية والصغر النسبي لها في كثير من البلدان العربية مما يعوق استخدام الالات الزراعية كبيرة الحجم او الاستفادة من وفورات السعة •

(٣) انخفاض نسبة استخدام عناصر الانتاج الزراعى او بمعنى اخر عدم تحقيق الكفاءة الاقتصادية فى استخدام تلك العناصر .

(٤) نقص التخصص الانتاجى ومن الملاحظ ان التركيب المحصولى يتسم بالتنوع وذلك لمقابلة المخاطر فى الانتاج الزراعى ومن المعروف ان التخصص فى الانتاج سيؤدى الى مزايا اقتصادية عديدة سيتم تناولها فيما بعد .

(٥) يعد قطاع الانتاج الحيوانى اكثر تخلفا من نظيره النباتى فهو اما قطاع قبلى يقتنى الحيوانات لاسباب اجتماعيه ولا يعتمد على صناعه متكاملة تربط الانتاج بالتسويق والتجهيز واحتياجات الاسواق واما قطاع يواجهه نقص الاعلاف المركزة والاقتدار الى المراعى يضاف الى هذا -وهى المشكله الرئيسيه - ضعف التركيب الوراثى لقطعان الماشيه الامر الذى ينعكس على انتاجيه الرأس منها سواء بالنسبه للحم او الالبان مقارنة بنظيرتها فى الدول العربيه .

ومن الجانِب الاخر فان الانتاج السمكى فى الدول العربيه يعد منخفضا بالرغم من وجود مساحات طويله منها على الشواطىء ومسطحات البحيرات والانهار والمجارى المائيه وقد قدر الانتاج السمكى بحوالى ٢,٢ مليون طن تمثل حوالى ٢٨,٥% فقط من الطاقات الكامنه المتاحة التى يمكن استغلالها .

محددات اقتصاديه :

١ - تواجه جميع الدول العربيه فيما عدا الدول البترولييه مشاكل تمويليه متعدده تؤثر على خطط التنميه الزراعيه بها وتعتمد كثير من الدول العربيه فى كثير من الاحيان على المعونات الاجنبيه لتمويل التنميه وإعادة تأهيل المشروعات القائميه ويؤثر ذلك على اقامه مرافق البنيه الاساسيه والطرق ومشاريع الرى والصرف .

٢ - بالرغم من وجود البنوك والمصارف الا ان خدماتها الائتمانيه محدوده للمزارع فيما عدا فى بعض الدول العربيه حيث ان التمويل الزراعى يوجه اساسا على التمويل قصير ومتوسط المدى وليس موجها لاحداث تنميه زراعيه طويله المدى وبذلك فهى برامج تمويليه جزئيه لمقابله الاحتياجات التشغيليه للانتاج القائم .

٣ - نقص المساعدات والمنح والقروض من دول الكتله الغربيه والولايات المتحده وغيرها نظرا لمشاركة الكتله الشرقيه والاتحاد السوفيتى السابق بنصيب متزايد من هذه المنح والقروض .

٤ - التقلبات التى تحدث فى اسعار صرف العمله فى بعض البلدان العربيه -تؤدى الى عدم وجود استقرار اقتصادى يشجع على الاستثمار فى هذه الدول .

٥ - انخفاض الاستثمارات الموجهه للقطاع الزراعى يعوق التنميه الزراعيه وتطوير الانتاج بهذه الدول .

٦ - لانتبنى بعض الدول العربيه برامج الاصلاح الاقتصادى والتوجه نحو العالم الخارجى بحيث تقوم قوى السوق بدورها فى تحديد اسعار السلع الزراعيه والخدمات الامر الذى يؤدى الى اقتصاديات مغلقه لا تتسم بالشفافيه مما يعوق خلق مناخ استثمارى ملائم .

٧ - السياسات الاقتصاديه فى الدول العربيه توضع منفرده وقصيره المدى دون وجود تنسيق قومى بين الخطط التنمويه الزراعيه القطريه .

٨ - انخفاض انتاجيه العمل الزراعى فى الدول العربيه .

المحددات التسويقية:

١ - لا تقل المحددات التسويقية في أهميتها عن المحددات الانتاجية وقد ظل العالم العربي ، وحتى الان يهتم بدرجة اكبر بالنواحي الانتاجية على حساب الجوانب التسويقية وقد انعكس ذلك على الاستثمارات الموجهة للانتاج الزراعى بدركه اكبر من تلك الموجهة للمشروعات التسويقية من طرق وهياكل بنييه اساسيه تسويقية وخدمات تسويقية واتسمت النظم التسويقية بعدم الكفاءة كنتيجة لغياب التكامل الرأسى والافقى بين الانظمه الانتاجيه والتسويقية من جانب وبين حلقات المسلك التسويقي-نفسه من جانب اخر- واصبح المزارع ينتج محاصيله الزراعيه ثم يفكر بعد ذلك فى طرق ومنافذ تسويق تلك المحاصيل .

وقد كان لبدائيه العمليات التسويقية اثر كبير على زيادة حجم الفاقد فى الانتاج الزراعى والذى قدر بحوالى ٢٦ مليون طن من الغذاء من اجمالى انتاج الغذاء البالغ ٢٢٠ مليون طن (١) .
ويعد محدوديه التجارة البنيه من الدول العربيه من المحددات التسويقية حيث لم تتجاوز التجاره البنيه ٨% من اجمالى التجارة العربيه الخارجيه وذلك مقابل ٥٩% من التجارة البنيه لدول الاتحاد الاوربى ، ٣٧% للتجارة والبنيه لدول شرق اسيا عام ١٩٨٩ .

المحددات المؤسسيه :

تتعدد المحددات المؤسسيه التى تواجه العالم العربى فى مجال الزراعه ولعل اهم تلك المحددات ما يلى :

١ - مؤسسات البحث العلمى الزراعى ولا تتعلق المشكله بعدد تلك المؤسسات بل بنتائج عملها واثره على التنميه الزراعيه فى كل قطر عربى وبتوقف ذلك على وجود كوادر علميه دوريه ولها القدرة على تطبيق نتائج والابحاث ، ومدى اتاحة الموارد المالىه لتلك البحوث ومدى التنسيق بين مؤسسات البحث العلمى داخل القطر العربى-وبين الاقطار العربيه لحل المشاكل التطبيقية التى تواجه الانتاج الزراعى - ويعتبر نقص الكوادر الفنيه وتمويل البحوث من اهم المشاكل التى تواجه مؤسسات البحث العلمى فى الوطن العربى .

٢ - مدى فاعليه عمليات الارشاد الزراعى فى الوطن العربى يتفاوت فاعليه الارشاد الزراعى فى مختلف اقطار الوطن العربى حيث يقوم بنقل التكنولوجيا التى تم التوصل اليها فى مؤسسات البحث الزراعى وذلك بعد تطبيقها على مستوى تجريبى وعلى مستوى مساحات زراعيه لدى المزارع وتقييم النتائج فنيا واقتصاديا ثم الحصول على التغذية المرجعيه من المنتجين لاعادة الحسابات ان لزم الامر ومما لاشك فيه ان غياب حلقة من تلك الحلقات سيؤدى الى نقص الفاعليه - كما يجب ان يصل الارشاد الزراعى الى جميع المنتجين الزراعيين حتى يتم الاستفادة من نتائج البحوث وقد يغيب ذلك فى بعض الدول العربيه فى مناطق الانتاج البعيده - كما وان المرشدين الزراعيين قد ينقصهم التدريب الكافى لنقل المعلومات الزراعيه للمزارع فى سهوله ويسر او تغيير الانماط الزراعيه التى تعود عليها المزارع العربى لفترة طويله .

٣ - غياب مؤسسات الارشاد-التسويقى : لا يقل الارشاد التسويقي اهميه عن الارشاد الزراعى ومن المعروف ان غالبيه الدول العربيه لاتبنى هذا النظام والذى يقوم على ارشاد المنتج الزراعى والمسوق عن كفيه تداول محاصيله بدءا من عمليه الجمع والفرز والتدريج حتى تصل السلعه الى المستهلك النهائى وعلى

(١) جامعه الدول العربيه- المنظمه العربيه الزراعيه- اوضاع الامن الغذائى العربى عام ١٩٩٠-

الخرطوم سبتمبر (ايلول) ١٩٩١

الجانب الآخر يقوم المرشدون التسويقيون بشرح ظروف العرض والطلب في الاسواق المختلفة للمنتج الزراعي - وقد ادى غياب الارشاد التسويقي الى حجم كبير من الفاقد في الانتاج الزراعي في عمليات ما بعد الحصاد سواء هذا الفاقد كما او نوعيا .

٤ - غياب المؤسسات التي تهتم بنظم المعلومات وتوصيلها للمنتجين خاصة المعلومات التسويقية الخاصة باسعار السلع في المناطق والاسواق المختلفة وربط تلك الاسعار باصناف المنتج ونوعياته حتى يمكن للمزارع توجيه انتاجه الى المسلك الذي يحقق له اقصى ربحيه منتجه ومن الجانب الآخر فان غياب المعلومات الخاصه بالاسواق الخارجيه من حيث الطاقات الاستيعابيه لتلك الاسواق والدول المنافسه فيها واسعار السلع الزراعيه بها في التوقيتات الزمنية المختلفه ومواصفات السلع المطلوبه من المحددات الرئيسيه التي تعوق التنمية الزراعيه التسويقيه .

كيف يمكن تطوير الانتاج في الوطن العربي وملاحقه

الفجوة الغذائيه

سبق ان ذكر في مقدمة البحث ان تطوير الانتاج الزراعي يقتضى الاستخدام الامثل للموارد الزراعيه المتاحة وتنميه تلك الموارد في ضوء الطاقات الكامنه وللحصول على اقصى انتاجيه يقتضى الوصول الى التوليفه المثلى من عناصر الانتاج الرئيسيه لتحقيق الكفاءه التكنولوجيه والاقتصاديه في استخدام تلك العناصر ومما لاشك فيه فان عنوان الندوة وهو التكامل العربى في مجال استخدام التقنيات الحديثه في الزراعه العربيه يمثل اهميه رئيسيه في كيفيه تطوير الانتاج ولو انه بمفرده لن يحقق افاق تطوير الانتاج وملاحقه الفجوة الغذائيه حيث ان تحقيق ذلك يقتضى الربط بين العناصر المختلفه التي تؤدى الى تطوير الانتاج في الوطن العربى وبوضوح الجزء التالى التصور لزيادة الانتاج في الوطن العربى :

١ - البعد التكنولوجى و التقنيات الحديثه :

تطوير التكنولوجيا التقليديه المستخدمه في كثير من بلدان الوطن العربى سواء من داخل الوطن العربى نفسه او استيراد تلك التكنولوجيا من الخارج على اساس امكانيه اقله تلك التكنولوجيا مع الظروف والمحددات الطبيعيه ولو ان كثير من انواع التكنولوجيا يستطيع التغلب على كثير من المحددات الطبيعيه مثل عوامل التعريه والانجراف او نسبه الملوحة ونقص المواد العضويه في الاراضى الزراعيه . ان زيادة الانتاجيه من وحدة المساحة الارضيه يقتضى استخدام توليفه تكنولوجيه متكامله من حيث اصناف المحاصيل عاليه الانتاجيه والتي يمكن استنباطها بصفه مستمره ، ولعل من الامثله الواضحه في العالم العربى ما توصلت اليه مصر من اصناف من القمح والارز والذره الشاميه وقصب السكر ادت الى طفرات واضحه في الانتاج الزراعى وادت الى معدلات مرتفعه من الاكتفاء الذاتى من محاصيل القمح والذره الشاميه والسكر كما ادت الى زيادة المتاح للتصدير من محصول الارز ويفترن بالاصناف المستنبطه اداء العمليات الزراعيه ومواعيد الزراعه والرى بالطريقه المثلى ولعل تطور استخدام الهندسه الوراثيه وعلوم البيوتكنولوجيا من الاساليب الهامه في استنباط اصناف محاصيل مقاومه للأمراض او تتحمل ظروف الجفاف والملوحه او التقليل من استخدام المبيدات عن طريق المقاومه الحيويه و بالتالى التقليل من الكماويات المتبقيه في المحاصيل والتي تعد احد محددات تصدير المحاصيل الزراعيه . ان تقويه الهياكل المؤسسيه لمراكز البحث العلمى الزراعى في الوطن العربى وتكامل الخطط البحثيه و التنسيق بينهما وانتقال المعلومات من مركز لآخر سيؤدى الى حل

كثير من المشاكل الزراعيه الامر الذى يترتب عليه زيادة الانتاج الزراعى فى الوطن العربى • ومن الاهميه
 بمكان معرفه هل التكنولوجيات الجديدة تؤدى الى طرق فعاله لتقليل تكلفه الوحده من الناتج **cost effective**
method فعلى سبيل المثال تسويه الارض بالليزر يؤدى الى توفير فى العماله والزمن اللازم لتسويه
 الارض وتوفير المياه نتيجة تحسن الميول وبالتالي زيادة الانتاجيه الا ان تلك المنافع يجب اقترانها بالتكاليف
 الرأسماليه اللازمه لاقامه النظام و التدريب و الصيانه اللازمه وكذا التكاليف الاجتماعيه الناشئه عن الاحلال
 محل العماله البشريه • ان ادخال تقنيات حديثه يجب معرفه اثره على فئات المنتجين ذات احجام حيازات
 مختلفه وكذلك الاثر على المنتج والمستهلك - ان ادخال التكنولوجيا الجديد سيؤدى الى خفض الفروق
 الموجوده بين الريف والحضر ومن المعروف ان هناك فجوة زمنييه بين اتاحة التكنولوجيا وتبنيها حيث ان عدم
 توافر الموارد الماليه قد يعد عائقا فى الاستخدام ولو ان مردود الاستثمارات فى البحوث الزراعيه يصل الى
 ٢٥% - ٣٥% للمزارع وحوالى ٥٠% - ٧٠% على المجتمع وذلك بالنسبه لبحوث الثروة النباتيه مما يسهم فى
 زيادة الاكتفاء الذاتى للمحاصيل الزراعيه • وتعد البحوث سلعه عامه **public good** ويحتاج التوصل الى
 نتائج من استخدام التكنولوجيا الى فترة وزمنييه طويله نسبيا ويجب ان يكون للقطاع الخاص دور هام فى
 تمويل تلك البحوث خاصة تلك التى لها عائد مباشر عليه ويوضح الجدول التالى اثر تبني التكنولوجيا فى مجال
 الانتاج الزراعى على انتاجيه بعض المحاصيل فى مصر وذلك بالمقارنه بانتاجيه تلك المحاصيل على المستوى
 العالمى وافريقيا والولايات المتحده •

متوسط الانتاجيه لبعض المحاصيل الزراعيه عام ١٩٩٠ (طن / اكر)

المتوسط العالمى (١)	افريقيا (٢)	الولايات المتحده (٣)	مصر (٤)	١/٤	٢/٤	٣/٤
٣,٧٢	١,٦	٧,٤٤	٥,٧٦	١٥٤,٨	٦٣٠	٧٧,٤
الذرة الشامية						
٢,٥٩	١,٥٥	٢,٦٦	٥,٢	٢٠٠,٧	٣٣٥	١٩٥
القمح						
١,٤	٠,٧٧	٣,٦٩	٤,٦	٣٢٨	٥٩٧	١١٦
الذره الرفيعه						
٣,٣٥	٢,٠	- ٦,٢	٧,٢٦	٢٠٥,٦	٣٦٣	١١٧
الارز						
١,٩١	١,٠٦	٢,٢٩	٢,٦	١٣٦	٢٤٥	١١٣
فول الصويا						
١٥,١٦	٩,٩٤	٣٢,٨٦	٢٠,٤٨	١٣٥	٢٠٦	٦٢
البطاطس						
٢٣	١٨,٣٦	٥٥,١٦	٢٧,١٤	١١٨	١٤٥,٦	٤٩,٢
الطماطم						

تكثيف استخدام عناصر الانتاج : ويعد استخدام عناصر الانتاج المزرعى بكفاءة من العوامل التى
 تؤثر على الانتاجه الزراعيه فاستخدام الاسمدة بمعدلاتها المثلى الفنيه والاقتصاديه والتى يتم التوصل اليها عن
 طريق اجراء تجارب سماديه فى المناطق المختلفه ولانواع التربه المختلفه من الاهميه بمكان بهذا الخصوص
 كما وان استخدام مياه الري بمقنناتها المثلى الفنيه والاقتصاديه سيؤدى الى الحصول على الانتاج الامثل ودون
 مغالاه فى استخدامها حيث قد تؤدى تلك المغالاه الى تدهور خواص التربه •

بينها وبين العالم الخارجى • معنى ذلك انخفاض تكلفه الوحده نتيجة التخصص وتحقيق وفورات السعه الانتاجيه و التسويقيه •

و العالم العربى فى حاجه لذلك ، ولن يتأتى ذلك الا من خلال حصر دقيق للموارد الزراعيه المتاحه فى الوطن العربى ثم تحديد خريطه التركيب المحصولى فى الدول المختلفه وحساب الميزه النسبيه لكل قطر فى المحاصيل والانتجه الزراعيه والحيوانيه المختلفه وذلك فى ضوء العلاقات النسبيه بين هذه الانتجه داخل القطر الواحد بالنسبه للتكاليف و العوائد النسبيه على اساس حساب المؤشرات الاقتصاديه بالاسعار العالميه غير المدعومه او بأسعار السوق الداخلى اذا كانت تلك الاسعار تتحدد وفقا لميكانيكيه العرض و الطلب و يلى ذلك حساب الميزه النسبيه بين الاقطار العربيه المختلفه لنفس المنتجات فى ضوء الاسعار العالميه غير المدعومه ووفقا لذلك يمكن تحديد خريطه التركيب المحصولى ليس على اساس التخصص الكامل ولكن على اساس التوسع فى مساحات المحاصيل التى للقطر العربى فيها ميزه نسبيه بالمقارنه بالاقطار الاخرى اى ان هناك ثلاث محاور لتحديد الميزه النسبيه هى مقارنه الانشطه الزراعيه داخل كل قطر فى ظل المؤشرات الاقتصاديه سالفه الذكر ثم مقارنه تلك المؤشرات على مستوى الاسواق العالميه والمحور الثالث هو مقارنتها بين الدول العربيه المختلفه ووفقا لذلك يتم اتخاذ القرار بخصوص التخصص او التوسع فيها فى قطر معين - ووفقا لذلك يتم اعداد تنسيق قومى عند وضع الاستراتيجيات الزراعيه والخطط التنمويه الزراعيه القطريه وتكون تلك الخطط جزءا من استراتيجيه عامه مع التركيز على برامج انتاج الغذاء •

وهناك محاولات كبيره فى اعداد مشروعات الامن الغذائى العربى اسهمت فيها المنظمه العربيه للتنميه الزراعيه من خلال دراسات متعدده واكتفى المجلس الاقتصادى والاجتماعى العربى لجامعه الدول العربيه بدعوة الدول العربيه لبناء مخزون استراتيجى •

وفى دراسة للمنظمه العربيه للتنميه الزراعيه عن اوضاع الامن الغذائى العربى عام ١٩٩٠ اشارت الى ان استعراض المشروعات العربيه المشتركه فى الامن الغذائى العربى تقع معظمها تحت المشروعات التجاريه والتى توجهت الى المجالات الاكثر ربحا خاصه الانتاج الحيوانى والدواجن والتى يمكن للقطاع الخاص القيام بها - يضاف الى ذلك ان معظم هذه المشروعات (وخاصه القابضه) فى مواجهه ما يسمى بتشوهات الاستثمار فى الوطن العربى قد فضلت الابتعاد برؤوس أموالها عن مخاطر الاستثمار فى الامن الغذائى الحقيقى الى مجالات اخرى اكثر امانا كالانشطه العقاريه والمصرفيه وتوظيف الاموال(١) •

٣- ينصح بتواجد جهاز فنى للتنسيق بين الخطط الزراعيه المختلفه فى الدول العربيه واستغلال الموارد الكامنه فى الوطن العربى بهدف تطوير الانتاج الزراعى فإنه يمكن أنشاء جهاز فنى متخصص ، ويمكن ان يندرج تحت مظله جامعه الدول العربيه ويضم مختلف التخصصات • تم تجميع الدراسات والاحصاءات التى تمت على الوطن العربى وتحليلها فى المجال الزراعى والامن الغذائى والدراسات المرتبطه

(١) جامعه الدول العربيه - المنظمه العربيه للتنميه الزراعيه - اوضاع الامن الغذائى العربى عام

١٩٩٠ - الخرطوم سبتمبر (ايلول) ١٩٩١ •

بها فى القطاعات الاخرى التى لها علاقه مباشره او غير مباشره بالزراعه والقيام عن طريق الغير باستكمال هذه الدراسات بحيث يصل الى تصور لاستراتيجيه منسقه بين اجزاء الوطن العربى فى الزراعه تستهدف تطوير الانتاج وتحسين طرق التسويق وزيادة التجاره البينيّه وطريقه تحويل تلك الاستراتيجيه الى خطه ودور كل دوله عربيه فى هذه الخطه وطرق التمويل لها مع الاستعانه بصفه اوليه بالموارد الماليه المتاحه فى الوطن العربى على اساس ان يكون للقطاع الخاص دور رئيسى فى تنفيذ هذه الخطه ومما لاشك ان التركيز على المشروعات الزراعيه ذات الميزه النسبيه لكل دوله يودى الى تحفيز الاستثمار الخاص سواء عن طريق القطاع الخاص فى الدوله او عن طريق مشروعات مشتركه كبيره الحجم وتوضع نتائج هذه الدراسات والخطه التنسيقيه تحت نظر الجامعه العربيه لناقشتها مع الدول العربيه تمهيدا لوضعها موضع التنفيذ - وفى نفس الوقت أعاده النظر فى السوق العربيه المشتركه .

٤- ولتحقيق الهدف السابق فان تدفق مستمر للمعلومات التكنولوجيه بين الوطن العربى سواء عن طريق تجارب ناحجه تمت فى اجزاء من الوطن العربى او من خلال معلومات تكنولوجيه حصل عليها بعض البلدان العربيه من خارج الوطن سيكون من الاهميه بمكان لتحديث الزراعه .

٥- ان تحقيق الهدف التنسيقى واتباع مبدأ الميزه النسبيه يقتضى اعاده النظر فى هياكل البنيه الاساسيه فى الوطن العربى والتى تدعم اتباع هذا المبدأ ولو ان وجود ميزه نسبيه يعنى ضمنا توافر هياكل البنيه الاساسيه لنشاط زراعى معين الا ان البنيه الاساسيه بصفه عامه ضعفيه نسبيا خاصه فى مشاريع الصرف والطرق والبنيه الاساسيه التسويقيه لذلك فان اكتشاف الطاقات الكامنه فى انتاج الغذاء فى بعض بلدان الوطن العربى ووفقا للاستراتيجيه العامه فانه يلزم توجيه الاستثمارات العربيه للبلدان التى لديها تلك الطاقات لتقويه هياكل البنيه الاساسيه فيها وايجاد مؤسسات عربيه متخصصه لتوفير مستلزمات الانتاج التى يصعب اتاحتها على المستوى القطرى .

٦- لا يقل البعد التسويقى اهميه عن البعد الانتاجى خاصه فى ظل المتغيرات العالميه الحديثه والتكتلات الاقتصاديه العالميه - ان الدول العربيه بصفقتها مستورد رئيس للغذاء ستواجه مشاكل ارتفاع أسعاره نتيجة تحرير التجارة العالميه (اتفاقيه الجات الاخيره) لذلك فان اعاده النظر فى التوسع فى انتاج الغذاء (فى ضوء المزايا النسبيه) يجب ان يصاحب برامج تسويقية تنسيقية بين اجزاء الوطن العربى - وكما سلف القول فان التجارة البينية بين البلدان العربيه تعد هامشيه بالمقارنه بنظيرتها بين دول الاتحاد الاوربى وخلافه (الاولى ٨٪، الثانيه ٥٩٪) ان ازالة القيود التجاريه فى اسواق الغذاء العربيه سيصبح دافعا فى ظل تحرير التجارة العالميه الا أن ذلك سيستغرق فترة ١٠ سنوات فى الدول الناميه ووفقا لاتفاقيه الجات الاخيره الذى بدأ تنفيذها فى يناير ١٩٩٥ ويجب ان يكون الوطن العربى سباقا الى اقامه سوق مشتركه او منطقه تجاريه حرة تتبادل فيها المنتجات وعناصر الانتاج وعماله دون عوائق أو محددات فالعالم اليوم هو عالم الكتل الاقتصاديه وتخلف الوطن العربى عن ايجاد نوع من التنظيم الجماعى باى صورة فعاله سيجعله فى موقف ضعيف امام تلك الكتل العالميه ولا يعنى ذلك عدم قيام اى دوله عربيه باتفاقيات تجاريه أو اتفاقات شراكه مع دول اخرى خارجيه ولكن التكامل الاقليمى سيعطيه مزايا كثيره فى النواحي التجاريه والتسويق .

٧- تعد برامج الاصلاح الاقتصادى من الاهميه بمكان فى هذا الوقت وذلك لتعديل الهياكل الماليه والنقدية واتسام الاسواق بالشفافيه نتيجة تحرير اسعار السلع والخدمات وعناصر الانتاج وفقا لظروف العرض والطلب فى الاسواق ولاجراء التكتل العربى يجب أن تتسم الاسواق العربيه بتلك الشفافيه حتى يمكن سهوله تبادل المنتجات الزراعيه وتحقيق الامن الغذائى ويقتضى ذلك ايضا تحديث التشريعات والانظمه التى تعمل

على تسهيل انسياب السلع والخدمات بين الاقطار العربية دون عوائق أو رسوم جمركية -وسيودى ذلك الى خلق مناخ استثمارى ملائم للاستثمار الخاص فى مشروعات للامن الغذائى وتطور حجم الانتاج.

٨- تشجيع المشروعات التى تحد من الفاقد فى الانتاج الزراعى خاصة بعد الحصاد وفى كلمة للدكتور/

أحمد الجويلى فى المؤتمر الفنى الدورى لاتحاد المهندسين الزراعيين العرب ١٩٩٢ ذكر ان كمية الفاقد فى الغذاء حوالى ١٦ مليون طن معنى ذلك أن تخفيض هذا الفاقد هو أتاحة مزيد من الغذاء للوطن العربى .

٩- يحتاج قطاع الصناعات الزراعيه الغذائيه فى الوطن العربى الى تطوير ويرتبط هذا التطوير بالامكانيات المتاحة والجدوى الفنيه والاقتصاديه للصناعات الغذائيه فأذا ما ثبت ذلك فان اقامه مشروعات كبيره الحجم فى هذا المجال يستطيع استغلال المنتجات الزراعيه فى اكثر من دوله عربيه سيكون له اثره فى الحد من استيراد المواد الغذائيه المصنعه من خارج الوطن العربى .

١٠- تحديث التشريعات والانظمه التى تحقق الاهداف السابقه ووضعها موضع التنفيذ .

جدول رقم (١) المتاح والمستخدم من اجمالي الحبوب في الدول العربية خلال الفترة (١٩٨٨ - ١٩٩٢)

سنة	المساحة	الانتاجية	الانتاج	واردات	صادرات	الاستهلاك	مخزون آخر المدة	الغذاء الحيواني الذاتي	الاكتفاء	عدد السكان	نصيب الفرد في السنة
<u>السعودية</u>											
١٩٨٨	٨٥٤	٤١٣	٣٥٢٥	٥٦٣٩	١٩٥٦	٧٣٠٩	٤٣٥٤	٥٠٧٦	٤٨٩	١٥٣	٤٧٠٣
١٩٩٢	٨٧٨	٥٢٥	٤٤٩٤	٧٤٠٥	٢٤٠٠	٩٢٧٤	٥٨٥٧	٦٥٨٤	٤٩٥	١٧١	٥٤٣٩
<u>سوريا</u>											
١٩٨٨	٣٠٢	١٥	٤٦٨٩	٩٩٥	٩٦	٤٤٣٦	١٤٦١	١٥٢٠	١٠٥٧	١١٨	٣٧٦٢
١٩٩٢	٣٧٥٥	١٠٧	٤٠٢٠	٧٤٠	-	٤٥٦٠	١٢٦٤	١٣٤٠	٨٨٢	١٣٧	٣٣٢١
<u>اليمن</u>											
١٩٨٨	٨٢٠	٢٥٩	٨٩٠	١١٧٢	-	٢٠٧٢	١٩	-	٤٢٠	٩٢٠	٢٢٦٢
١٩٩٢	٨٢٤	١٠٨	٨٩٣	١٧٥٠	-	٢٦٤٧	-	-	٣٣٧	١٠٤	٢٥٤٦
<u>الجزائر</u>											
١٩٨٨	١٨٠٧	٥٥٧	١٠٣٧	٦١٥٩	-	٧٣٤٨	١٠٨	٢٤٤٠	١٤١	٢٤١	٣٠٤٨
١٩٩٢	٣١٢٢	١٠٤	٣٢٣٨	٥٣٤٠	-	٨٦٣٨	٧٢٥	٢٩٤٧	٣٧٥	٢٦٧	٣٢٣٩
<u>مصر</u>											
١٩٨٨	١٩٤٠	٤٧٦	٩٢٤٠	٨٦١٣	١٨	١٧٨٠٥	٩٢٠	٦٧٧٣	٥١٩	٥١٣	٢٤٧١
١٩٩٢	٢٣٢٣	٥٣٨	١٢٥٠٢	٧٣٠٠	٢٠٩	١٩٤٢٦	٩٦٧	٦٥٣٥	٦٤٤	٥٦٤	٢٤٤٦
<u>ليبيا</u>											
١٩٨٨	٦٠٠	٠٣٥	٢١٠	١٤٦٤	-	١٦٧٤	-	٥٩٠	١٢٥	٤٠	٤٢١٦
١٩٩٢	٥٧٠	٠٤٠	٢٣٠	١٤٣٥	-	١٦٦٥	-	٣٥٥	١٢٨	٤٥	٣٧١٣
<u>المغرب</u>											
١٩٨٨	٥٢٩٧	١٤٩	٧٩١٧	١٥١٤	١٢٠	٨٦٨٧	١٣٥٨	٢١٨١	٩٦١	٢٤٥	٣٥٣٩
١٩٩٢	٤٩٩٩	٠٥٩	٢٩٣٣	٤٠٥٥	-	٨٢٨٨	٣٢٠	١٥٩٤	٣٥٤	٢٦٧	٣١٠٣
<u>تونس</u>											
١٩٨٨	٤٥١	٠٦٣	٢٨٤	١٤٨٨	-	١٩٣٧	٣٠٨	٥٨٦	١٤٧	٧٨	٢٤٩٦
١٩٩٢	١٤٨٥	١٤٥	٢١٥٥	١٠٥٠	-	٣١٣٥	٩٧٠	٨٢٦	٦٨٧	٨٤	٣٧١٢

جدول رقم (٢) المتاح والمستخدم من محصول القمح في الدول العربية خلال الفترة (١٩٨٨ - ١٩٩٢)

الدولة السنة	المساحة الف هكتار	الانتاجية طن/هكتار	الانتاج الف	واردات الف	صادرات الف	الاستهلاك الف	مخزون آخر المدة	الغذاء الحيواني	الاكتفاء الذاتي %	عدد السكان مليون (١٩٨٨)	نصيب الفرد في السنة
دول الخليج											
١٩٨٨	-	-	-	٥٣٧	-	٥٣٧	-	-	٠	٦٢	٨٦ر٤
١٩٩٢	-	-	-	٦١٥	-	٦١٥	-	-	٠	٦٥	٩٤ر٣
العراق											
١٩٨٨	١٠٤١ر	٠٨٩ر	٩٢٩	٣٠٠٠ر	٠	٤٠٠٠ر	١٤٠١ر	٤٠٠	٢٣٢ر	١٧١ر	٢٣٣ر٧
١٩٩٢	١٠٧٥٠ر	٠٨٠ر	١٤٠٠ر	٥٠٠	٠	٢٢٠٠ر	٢٥	٠	٦٣٦ر	١٨٥ر	١١٩ر٢
الأردن											
١٩٨٨	١٢٤	١٣١ر	١٦٢	٤٥٦	٢٠	٥٩١	١٦٢	٠	٢٧٤ر	٣	١٩٦ر٣
١٩٩٢	٩٠	٠٨٩ر	٨٠	٧٥٠	٥٠	٨٥٠	١٧٠	٠	٩٠٤ر	٣٦ر	٢٣٨ر٩
لبنان											
١٩٨٨	١٠	١٤ر	١٤	١٣٣	٠	١٤٧	٠	١٥	٩٥ر	٣٣ر	٤٥
١٩٩٢	١٠	١٨ر	١٨	٣٥٠	٠	٣٦٨	٠	١٥	٤٩ر	٣٤ر	١٠٧
السعودية											
١٩٨٨	٧٢٦	٤٥٠ر	٣٢٦٧ر	١٥٤	١٩٥٦ر	١٤٦٥ر	٧٥٠	٠	٢٢٣ر	١٥٣ر	٩٥٥ر
١٩٩٢	٧٤٠	٤٥٥ر	٤١٠٠ر	١٨٠	١٤٠٠ر	١٦٥٠ر	١٤٦ر	٠	٢٤٨٥ر	١٧١ر	٩٦٨ر
سوريا											
١٩٨٨	١٠١٠ر	١٨٨٨ر	٢٠٦٧ر	٨٠٤	٠	٢٦٢٤ر	٥٠١	٢٥٠	٧٨٨ر	١١٨ر	٢٢٢ر٥
١٩٩٢	١٠٣٨ر	٢٠٣ر	٢٨٠٠ر	٥٠٠	٠	٣١٠٠ر	٨٧ر١	٢٠٠	٩٠٣ر	١٣٧ر	٢٢٥ر٨
اليمن											
١٩٨٨	٧٥	٢٧٣ر	٩٥	١٠٤٠ر	٠	١١٣٥ر	٠	٠	٨٤ر	٩٢ر	١٢٣ر٩
١٩٩٢	٧٧	١٢٦ر	٩٧	١٤٠٠ر	٠	١٤٩٧ر	٠	٠	٦٥ر	١٠٤ر	١٤٤ر٠
الجزائر											
١٩٨٨	١٠٢٣ر	٦٠ر	٦١٥	٤٢٠٠ر	٠	٤٩٤٢ر	٧٣	٥٠	١٢٤ر	٢٤١ر	٢٠٥
١٩٩٢	١٠٧٠٠ر	١٠٤ر	١٧٧٠ر	٣٩٠٠ر	٠	٥٧٠٠ر	٥٧٠	١٥٠	٣١١ر	٢٦٧ر	٢١٣ر٧
مصر											
١٩٨٨	٥٩٧	٤٧٦ر	٢٨٣٩ر	٧٤٠٨ر	٠	١٠٢٤٧ر	٨٠٠	١٠٠٠ر	٢٧٧ر	٥١٣ر	١٩٩ر٨
١٩٩٢	٨٧٨	٥٢٦ر	٤٦١٧ر	٦٠٠٠ر	٠	١٠٤٥٠ر	٦٦٧	٧٠٠	٤٤٢ر	٥٦٤ر	١٦٥ر٤
ليبيا											
١٩٨٨	٣٢٠	٤٢ر	١٣٥	٧٥٠	٠	٨٨٥	٠	٠	١٥٣ر	٤	٢٢٢ر٩
١٩٩٢	٢٩٠	٥٢ر	١٥٠	١٠٠٠ر	٠	١١٥٠ر	٠	٠	١٣ر	٤٥ر	٢٥٦ر٤
المغرب											
١٩٨٨	٢٣١٧ر	١٧٣ر	٤٠١٩ر	١٣٧٨ر	٠	٥٢٦٥ر	٣٨٧	١٨٠	٧٦١٢ر	٢٤٥ر	٢١٤ر٥
١٩٩٢	٢٢٢٨ر	٧٠ر	١٥٦٢ر	٣٢٠٠ر	٠	٥٦٢٢ر	١٧٧	١٥٠	٢٧٨ر	٢٦٧ر	٢١٠ر٥
تونس											
١٩٨٨	٢٩٩	٠٧٤ر	٢٢٠	٩٨٠	٠	١٣٣٠ر	٢٣٨	٠	١٦٥ر	٧٨ر	١٧١ر٤
١٩٩٢	٩٨١	١٦١ر	١٥٨٤ر	٦٠٠	٠	٢٠٨٤ر	٨٥٠	٠	٧٦ر	٨٤ر	٢٤٦ر٨

جدول رقم (٣) المتناخ والمستخدم من محصول الذرة في الدول العربية خلال الفترة (١٩٨٨ - ١٩٩٢)

الدولة السنة	المساحة هكتار	الانتاجية طن/هكتار	الانتاج	واردات	صادرات	الاستهلاك	مخزون آخر المدة	الفذاء الحيواني	الاكتفاء الذاتي %	عدد السكان	نصيب الفرد
<u>دول الخليج</u>											
١٩٨٨	-	-	-	١٠٦	-	١٠٦	-	١٠٦	-	٦٢	١٧
١٩٩٢	-	-	-	-	-	-	-	-	-	٦٥	-
<u>العراق</u>											
١٩٨٨	-	-	٧٥	٥١١	-	٥٨٦	-	٥٢٥	١٢٨	١٧١	٢٤٢
١٩٩٢	٥٠	٢٠٠	١٠٠	-	-	١٠٠	-	٧٥	١٠٠	١٨٠	٥٤
<u>الأردن</u>											
١٩٨٨	١	١٠٠	١	١٤١	-	١٤٢	-	١٢٥	٠٠٧	٣	٤٧٢
١٩٩٢	١	١٠٠	١	٣٠٠	-	٣٠١	-	٢٦٤	٠٠٣	٣٦	٨٤٦
<u>لبنان</u>											
١٩٨٨	٢	١٠٠	٢	١٣٧	-	١١٧	٣٧	١١٧	١٠٧	٣٣	٣٥٨
١٩٩٢	٢	١٠٠	٢	١٠٠	-	١٠٢	١٥	١٠٢	٢٠٠	٣٤	٢٩٧
<u>السعودية</u>											
١٩٨٨	٢	١٠٠	٢	٦٦٠	-	٦٧٢	١٠	٦٧٢	٠٠٣	١٥٣	٤٣٨
١٩٩٢	٣	١٣٣	٤	٩٠٠	-	٩٠٤	١٠	٩٠٤	٠٠٤	١٧١	٥٣٠
<u>سوريا</u>											
١٩٨٨	٤٩	١٨٤	٩٠	٧١	-	١٧١	١٠	١٧٠	٥٢٦	١١٨	١٤٥
١٩٩٢	٦٩	٤٢٠	٢٩٠	١٠٠	-	٣٩٠	٤٠	٣٩٠	٧٤٤	١٣٧	٢٨٤
<u>اليمن</u>											
١٩٨٨	٤٠	١٣٨	٥٥	٧	-	٦٢	-	-	٨٨٧	٦٢	٦٨
١٩٩٢	٤٠	١٢٥	٥٠	١٥٠	-	٢٠٠	-	-	٢٥٠	١٠٤	١٩٢
<u>الجزائر</u>											
١٩٨٨	١	١٠٠	١	١٢٠٠	-	١٢٠١	-	١٢٠٠	٠٠١	٢٤١	٤٩٨
١٩٩٢	١	٢٠٠	٢	١١٠٠	-	١١٠٢	١٠٠	١١٠٢	٠٠٢	٢٦٧	٤١٣
<u>مصر</u>											
١٩٨٨	٨٢٥	٥٢٠	٤٢٨٧	١٢٥٥	-	٥٤٢	-	٥١٠٠	٧٧٤	٥١٣	١٠٨
١٩٩٢	٧٥٠	٦٠٠	٤٥٠٠	١٣٠٠	-	٥٨٠٠	-	٥٢٢٠	٧٧٦	٥٦٤	١٠٢٩
<u>ليبيا</u>											
١٩٨٨	-	-	-	١٩٠	-	١٩٠	-	١٩٠	-	٤٠	٤٧٩
١٩٩٢	-	-	-	٧٥	-	٧٥	-	٧٥	-	٤٥	١٦٧
<u>المغرب</u>											
١٩٨٨	٣٩٦	٠٩٠	٣٥٨	١٠٠	-	٤٦٨	٢٠	٣١٠	٧٦٥	٢٤٥	١٩١
١٩٩٢	٤٥٤	٠٤٨	٢١٦	٣٥٠	-	٥٦٦	٢٠	٤٠٠	١٨٢	٢٦٧	٢١٣
<u>تونس</u>											
١٩٨٨	١	١٠٠	١	٢٠٠	-	٢٠١	١٠	٢٠٠	٠٠٥	٧٨	٢٥٩
١٩٩٢	١	١٠٠	١	٢٥٠	-	٢٥١	١٠	٢٥١	٠٠٤	٨٤	٢٩٧

جدول رقم (٤): المتاح والمستخدم من محصول الارز في الدول العربية خلال الفترة (١٩٨٨ - ١٩٩٢)

[illegible]

جدول رقم (٥): المتاح والمستخدم من محصول الشعير في الدول العربية خلال الفترة
(١٩٨٨ - ١٩٩٢)

الدولة السنة	المساحة هكتار	الانتاجية طن / هكتار	الانتاج الطن	واردات طن	صادرات طن	الاستهلاك طن	مخزون أخير المدة الف طن	الغذاء الحيواني الذاتي %	عدد السكان مليون	نصيب الفرد في السنة
دول الخليج										
١٩٨٨	-	-	-	٢٢٢	-	٢٢٢	-	١٧٨	٦٢	٥٣٢٤
١٩٩٢	-	-	-	٢٠٠	-	٢٠٠	-	٥٠	٦٥	٢٠٢٧
العراق										
١٩٨٨	١٣١٤	١٠٩	١٤٣٧	١٠٠	٧٥	١٣٠٠	٢٤٣	١١٠٠	١٧١	٧٦
١٩٩٢	١٣٠٠	١٠٠	١٣٠٠	-	-	١٣٠٠	-	١٠٠٠	١٨٥	٧٠٢٤
الأردن										
١٩٨٨	٦٥	٠٨٢	٥٣	٢٠٠	-	٢١٣	٦٢	٢١١	٢٠	٧٠٢٧
١٩٩٢	٨٨	٠٧٤	٦٥	٢٥٠	-	٤١٥	٥٠	٤١٥	٢٦	١١٦٧٧
لبنان										
١٩٨٨	٤	١٢٥	٥	٥	-	١٠	١١	١٠	٢٣	٢٦
١٩٩٢	٥	١٢٠	٦	١٠٠	-	١٠٦	١١	١٠٦	٢٤	٢٠٨
السعودية										
١٩٨٨	٨٠	٢٥	٢٠٠	٤٣٠٠	-	٤٥٠٠	٣٥٤٠	٤٣٥٠	١٥٣	٢٩٣٥
١٩٩٢	٦٥	٢٣١	٤١٠	٥٣٠٠	-	٦١٠٠	٣٩٢٥	٤٦٠٠	١٧١	٣٥٧٨
سوريا										
١٩٨٨	١٨٤٤	١٣٦	٢٥٠٠	-	٩٦	١٤٧٩	٩٤٠	١١٠٠	١١٨	١٢٥٤
١٩٩٢	٢٢٧١	٠٤	٩٠٠	-	-	٩٠٠	١٢٢	٧٥٠	١٢٧	٦٥
اليمن										
١٩٨٨	٥٠	١١	٥٥	-	-	٥٥	-	-	٩٣	٦٠
١٩٩٢	٥٢	١٠٦	٥٥	-	-	٥٥	-	-	١٠٤	٥٣
الجزائر										
١٩٨٨	٦٧٤	٠٥٨	٢٩٠	٧٠٠	-	١١١	٣٠	١١٥٠	٢٤١	٤٦
١٩٩٢	١٣٠٠	١٠٥	١٣٧٠	٢٠٠	-	١٧٠٠	٥٠	١٦٠٠	٢٦٧	٦٣٧
مصر										
١٩٨٨	٣٧	٢٩٥	١٠٩	-	-	١٠٩	٢٠	٩٥	٥١٣	٢١
١٩٩٢	٥٥	٣٠٩	١٧٠	-	-	١٧٠	-	-	٥٦٤	٣٠
ليبيا										
١٩٨٨	٢٨٠	٠٢٧	٧٥	٤٤٩	-	٥٢٤	-	٤٠٠	٤	١٣٢
١٩٩٢	٢٨٠	٠٢٩	٨٠	٢٠٠	-	٢٨٠	-	٢٨٠	٤٥	٦٢٤
المغرب										
١٩٨٨	٢٤٩٩	١٣٨	٣٤٥٤	-	١٢٠	١٨٣٩	٩٤٠	١٦٠٠	٢٤٥	١١٥٧
١٩٩٢	٢٢٣٣	٠٤٨	١٠٨	٥٠٠	-	٢٠٢١	١١٣	١٠٠٠	٢٦٧	٧٥٧
تونس										
١٩٨٨	١٥١	٠٤٢	٦٣	٣٠٨	١	٤٠٦	٦٠	٣٨٦	٧٨	٥٢٣
١٩٩٢	٥٠٣	١١٣	٥٧٠	٢٠٠	-	٨٠٠	١١٠	٥٧٥	٨٤	٩٤٧

جدول (٦) : المتاح والمستخدم من السكر في الدول العربية

الدولة السنة	المساحة هكتار	الانتاج طن / هكتار	إنتاج الف طن	واردات الف طن	صادرات	مخزون آخر المدة	الغذاء الحيواني	الاكتفاء الذاتي %	عدد السكان بالمليون	نصيب الفرد في السنة كجم
دول الخليج										
١٩٨٩			٢٢٢			٦٨			٦٢	٥٢٢
١٩٩٣			٢٦٨			٨٤			٦٥	٥٥٨
العراق										
١٩٨٩		٧	٦٥٣			١٣٦		١٠١	١٧١	٢٨٦
١٩٩٣		١٢	٥٠٠			-		٢٠٣	١٨٥	٢٧٧
الأردن										
١٩٨٩		-	١١٧			٢٤		-	٢	٢٩٩
١٩٩٣		-	١٥٠			١٠		-	٣٦	٤٢٢
لبنان										
١٩٨٩		٦	٩٠			٩		٦٧	٣٣	٢٧٥
١٩٩٣		٨	٩٢			١٥		٨	٣٤	٢٩١
السعودية										
١٩٨٩			٤١٠			٦٠		-	١٥٣	٢٦٤
١٩٩٣			٤٣٥			٨٠		-	١٧١	٢٥٥
سوريا										
١٩٨٩		٣٠	٤٠٥			٦٧		٦٩	١٣٨	٣٦٩
١٩٩٣		٩٩	٣٥٩			٨٠		٢١٨	١٣٧	٣٣١
اليمن										
١٩٨٩			٣٣٢			٤٠		-	٩٢	٣١٩
١٩٩٣			٣٣٢			٤٠		-	١٠٤	٣١٩
الجزائر										
١٩٨٩		١٠	٨٢٠			١٠٩		١٠٢	٢٤١	٢٤٤
١٩٩٣		١٠	٩٨٠		١٠٠	٢١٥		١٠١	٢٦٧	٢٣٤
مصر										
١٩٨٩		٩٤٥	٧٣٣			٥٠		٥٦٣	٥١٣	٢٢٧
١٩٩٣		١٠٠٠	٥٦٠			١٩٠		٦٤٥	٥٦٤	٢٧٥
ليبيا										
١٩٨٩		-	١٧٠			٢٥		-	٤	٤٢٨
١٩٩٣		-	٢٠٠			٥٥		-	٤٥	٤٤٦
المغرب										
١٩٨٩		٥٢٧	٢٨٣			١٣٦		٦٧٣	٢٤٥	٣١٩
١٩٩٣		٤٦٠	٣٣٠			١٢٢		٥٦١	٢٦٧	٣٠٧
تونس										
١٩٨٩		٣٠	١٨٥			٥٦		١٥٠	٧٨	٢٥٨
١٩٩٣		٤٠	١٩٠			٨٠		١٧٤	٨٤	٢٧٢

جدول رقم (٧) المتاح والمستخدم من لحوم الابقار والعجول والجاموس في الوطن العربي

الدولة السنة	المساحة هكتار	الانتاجية طن / هكتار	الانتاج الـ	واردات طن	صادرات طن	الاستهلاك طن	مخزون أخير المدة الفـ	الفدان الحيواني طن	الاكتفاء الذاتي %	عدد الشهات مليون	تصيب الفرد في السنة
دول الخليج											
١٩٨٨	٥٨	١٠	٤٣	٢	٤٨	٥١	-	-	١٩٧	٦٢	٨٢
١٩٩٢	٤٩	٧	٤١	-	٤٨	٤٨	-	-	١٤٦	٦٥	٧٤
العراق											
١٩٨٨	٤٣٠	٤٧	١١٢	-	١٦٠	١٦٠	-	-	٢٩٤	١٧١	٩٣
١٩٩٢	٣٥٠	٣٨	-	-	٣٨	٣٨	-	-	١٠٠	١٨٥	٢١
الأردن											
١٩٨٨	١٦	١	١٦	-	١٧	١٧	-	-	٥٨	٣٠٠	٥٧
١٩٩٢	١٦	١	١٥	٥	١١	١١	-	-	٩١	٣٦	٢١
لبنان											
١٩٨٨	١٠٥	١٤	٨	-	٢٢	٢٢	-	-	٦٣٦	٣٣	٦٧
١٩٩٢	١١٠	١٥	٥	-	٢٠	٢٠	-	-	٧٥	٣٤	٥٨
السعودية											
١٩٨٨	١٣٥	٢٤	٢٦	١	٤٩	٤٩	٢١	-	٤٩	١٥٣	٣٢
١٩٩٢	١٣٢	٢٨	٤٨	١	٧٥	٧٥	١٢	-	٣٧٣	١٧١	٤٤
سوريا											
١٩٨٨	٢٦٨	٢٩	-	-	٢٩	٢٩	-	-	١٠٠	١١٨	٢٥
١٩٩٢	٢٥٥	٢٩	-	-	٢٩	٢٩	-	-	١٠٠	١٣٧	٢١
اليمن											
١٩٨٨	٢٠٠	٢٥	٢	-	٢٧	٢٧	-	-	٩٢٤	٩٢	٣
١٩٩٢	٢٣٠	٢٩	٣	-	٣٢	٣٢	-	-	٩٠٦	١٠٤	٢١
الجزائر											
١٩٨٨	٣٧٠	٨١	١٣	-	٩٤	٩٤	-	-	٨٦٢	٢٤١	٣٩
١٩٩٢	٣٦٣	٩٥	١٣	-	١٠٨	١٠٨	-	-	٨٨	٢٦٧	٤١
مصر											
١٩٨٨	٢٠٥٥	٣٨١	١٥٠	-	٥٣١	٥٣١	-	-	٧١٨	٥١٣	١٠٤
١٩٩٢	٢٢٣٣	٢٢٤	١٢٠	٢	٥٤٦	٥٤٦	-	-	٧٧٧	٥٦٤	٩٧
ليبيا											
١٩٨٨	٩٥	١٩	٧	-	٢٦	٢٦	-	-	٧٣١	٤	٦٥
١٩٩٢	١٢٠	٢٤	٢	-	٢٦	٢٦	-	-	٩٢٣	٤٥	٥٨
المغرب											
١٩٨٨	٧٢٧	١١٦	٥	-	١٢١	١٢١	-	-	٩٦٢	٢٤٥	٤٩
١٩٩٢	٨٥٠	١٣٧	٥	-	١٤٢	١٤٢	-	-	٩٥٦	٢٦٧	٥٣
تونس											
١٩٨٨	١٨٦	٣٤	١٠	-	٤٤	٤٤	-	-	٧٧١	٧٨	٥٧
١٩٩٢	٢٠٠	٣٧	١٣	-	٥٠	٥٠	-	-	٧٤٤	٨٤	٥٩

جدول رقم (٨): المتاح والمستخدم من لجوم الاغنام والماعز في الوطن العربي

الدولة لسنة	المساحة هكتار	الانتاجية طن / هكتار	الانتاج الت	واردات ف ط	صادرات ف ط	الاستهلاك	مخزون آخر المدة الف طن	الفدان الحيواني	الاكتفاء الذاتي %	عدد السكان مليون	نصيب الفرد في السنة
دول الخليج											
١٩٨٨	٤٢٨٩	٧٦	٤٦	-	-	١٢٢	-	-	٦٢٣	٦٢	١٩٦
١٩٩٢	١٨١٤	٣٦	٤٤	-	-	٨٠	-	-	٤٥٠٠	٦٥	١٢٣
العراق											
١٩٨٨	١٨٥٥	٢٨	١٣	-	-	٤١	-	-	٦٨٣	١٧١	٢٠٤
١٩٩٢	١٣٣٠	٣	-	-	-	٣٠	-	-	١٠٠	١٨٥	١٦
الأردن											
١٩٨٨	٤٢٤	٧	٣٣	-	-	٤٠	-	-	١٧٥	٣	١٣٣
١٩٩٢	٥٥٥	٩	١٥	-	-	٢٤	-	-	٣٧٥	٣٦	٦٧
لبنان											
١٩٨٨	٧٤٠	١٥	-	-	-	١٥	-	-	٩٧٤	٣٣٠	٤٠٧
١٩٩٢	٦٨٥	١٤	-	-	-	١٤	-	-	١٠٠	٣٠٤	٤١
السعودية											
١٩٨٨	٩٣١٢	٩٦	١٧	٤	٢	١١٠	-	-	٨٧٣	١٥٣	٧٢
١٩٩٢	٩٨٤٥	٢٨٥	٣٨	٢	٢	٣٢٥	-	-	٨٧٧	١٧١	١٩١
سوريا											
١٩٨٨	٤٨٧٥	٩٦	٤	-	-	١٠٠	-	-	٩٥٦	١١٨	٨٥
١٩٩٢	٤٩٧٠	٩٧	١	-	-	٩٨	-	-	٩٩٠٠	١٣٧	٧١
اليمن											
١٩٨٨	٣٨٧٧	٦٤	٢	-	-	٦٦	-	-	٩٧٢	٩٢	٧٢
١٩٩٢	٤٣١٧	٧١	٢	-	-	٧٣	-	-	٩٧٥	١٠٤	٧٠٠
الجزائر											
١٩٨٨	٥٠٢٥	١٢٦	١٤	-	-	١٤٠	-	-	٩٠٠٠	٢٤١	٥٨
١٩٩٢	٨٢٤٠	١٥٥	٩	-	-	١٦٤	-	-	٩٤٥	٢٦٧	٦١
مصر											
١٩٨٨	٣٥٧٧	٧٨	٤	-	-	٨٢	-	-	٩٥١	٥١٣	١٦
١٩٩٢	٣٧٨٠	٨٣	-	-	-	٨٣	-	-	١٠٠	٥٦٤	١٥
ليبيا											
١٩٨٨	٣٧٠٠	٥٥	١	-	-	٥٦	-	-	٩٨٧	٤١	١٠٠
١٩٩٢	٤٥٨٠	٧١	-	-	-	٧١	-	-	١٠٠	٤٥	١٥٨
المغرب											
١٩٨٨	٥١٠٧	٦٧	-	-	-	٦٧	-	-	١٠٠	٢٤٥	٢٧
١٩٩٢	٥٥٠٥	٨٦	-	-	-	٨٦	-	-	١٠٠	٢٦٧	٣٢
تونس											
١٩٨٨	٣٨٥٣	٣٩	-	-	-	٣٩	-	-	٩٨٩	٧٨	٥١
١٩٩٢	٤٠٧٠	٤٥	-	-	-	٤٥	-	-	١٠٠	٨٤	٥٣

جدول رقم (۹)

الدولة لسنة	المساحة هكتار	الانتاجية طن / هكتار	الانتاج	واردات	صادرات	الاستهلاك	مخزون آخر المدة	الغذاء الحيواني	الاكتفاء الذاتي %	عدد عدد مليون	نصيب الفرد في
دول الخليج											
١٩٨٨			٤٨٤٢						٢٠٩		٢٨٢ر٢
١٩٩٢			٤٥٧٨						٢١٢		٤٢٤ر٤
لعمراق											
١٩٨٨			٥٦٣						٤٨		٦٢ر٥
١٩٩٢			٥٣٢						٨٥		٣١ر٧
الاردن											
١٩٨٨			٦٢						٢٩		٧٠ر٧
١٩٩٢			٧٨						٢٨		٧٥ر٦
بنان											
١٩٨٨			٩٢						٤٦		٥٧ر١
١٩٩٢			١٧٦						٦٠		٧٩ر٣
لعمودفة											
١٩٨٨			٣٦١						٢٦		٨٩ر٩
١٩٩٢			٣٨٢						٢٤		٩٠ر٦
مورفا											
١٩٨٨			١٣١٧						٩٨		٩٠ر٥
١٩٩٢			١٣٨٤						٩٦		٨٦ر٩
لفمن											
١٩٨٨			٣١٨						٤٥		٧٦ر١
١٩٩٢			٣٢٦						٥٣		٥٨ر٣
لجزائر											
١٩٨٨			٩٢٢						٣٤		١٠٣ر٥
١٩٩٢			١٠١٥						٣٠		١١٩ر٤
مصر											
١٩٨٨			٢١٧٥						٩٠		١٧ر٢
١٩٩٢			٢٠٤٧						٨٧		١٣ر٦
لفففا											
١٩٨٨			١٥٣						٤٧		٨٠ر٤
١٩٩٢			٢٢٢						٦٠		٨١ر٧
لمغرب											
١٩٨٨			٩٥١						٨٨		٤٣ر٨
١٩٩٢			١٠٤٠						٨٨		٤٤ر٠
لفونس											
١٩٨٨			٣٨٤						٥٥		٨٦ر٦
١٩٩٢			٤٢٥						٧٢		٦٧ر٥